الصباح الاقتصادية
12
العدد 3835 - السنة الثالثة عشرة
الثلاثاء 16 ربيع الآخر 1442 - الموافق 1 ديسمبر 2020
Tuesday 1 December 2020 - No.3835 - 13 th Year

الكويت تكمل عملية الإدراج في مؤشرات «MSCI» للأسواق الناشئة

الخالد: «الترقية» تعتبر إنجازا تاريخيا نتاج جهود جماعية للسواعد الكويتية

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد

وزير التجارة والصناعة خالد الروضان

محمد العصيمي

العصيمي: تداول 961.6 مليون دينار في يوم واحد يؤكد نجاح منظومة سوق المال في كافة الإجراءات المتبعة

اقتران أوامر البيع والشراء في وقت غير محدد لآخر دقيقتين لجلسة مزاد الإغلاق

الروضان: الانعكاسات الإيجابية ستعزز موقع اقتصادنا الوطني على خارطة الاستثمار العالمي

«أسواق المال»: الترقية ستضع الكويت في فئة أكثر جذبا وتطورا وارتفاعا في حجم الاستثمارات المؤسسية والأجنبية

البورصة تنتعش

أكملت بورصة الكويت إدراج سوق المال الكويتي في مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة مع التنفيذ الناجح للانضمام، حيث تم ضم سبع شركات مدرجة في السوق «الأول»، وهي «بنك الكويت الوطني»، و«بيت التمويل الكويتي»، و«زين»، و«أجيليتي»، و«بنك بوبيان»، و«مباني»، و«بنك الخليج».

هذا وقد أسفر الإنضمام عن تدفقات كبيرة إلى السوق، حيث تجاوز إجمالي التداولات في هذا اليوم 961.6 مليون دينار كويتي، والتي كان معظمها تدفقات أجنبية.

و أعرب سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء عن اعتزازه البالغ باستكمال دخول الكويت، في جميع الأسواق الناشئة وتحقيق قفزة نوعية في ترتيبها بمؤشرات تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية. وأشاد سموه بترقية دولة الكويت في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، مؤكدا ان هذه الخطوة تعتبر إنجازا تاريخيا في اطار إنجازات عديدة شهدها سوق المال خلال السنوات القليلة الماضية والتي حققتها هيئة أسواق المال بالتعاون مع شركائها في المنظومة من أجل وضع الكويت على خارطة الاستثمارات العالمية. وأكد سموه أن تصنيف دولة الكويت كسوق ناشئ لدى جميع مؤسسات تصنيف المؤشرات العالمية، يكتسب أهمية كبيرة خاصة بعد أن حصلت دولة الكويت في السابق على ترقيتين الأولى وفق مؤشر FTSE Russell والثانية وفق مؤشر S&P Dow Jones مما يتيح للكويت المحافظة على مكانتها الاقتصادية العالمية.

وقال سموه أن هذه الترقية جاءت بجهود جماعية قامت بها السواعد الكويتية، في هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وغيرها من المؤسسات الوطنية معربا عن تقديره للجهود الوطنية المخلصة لدى مختلف الأطراف. وأعرب سموه عن اعتزازه بدور هيئة أسواق المال، في قيادة عملية تطوير سوق المال الكويتي والارتقاء بتصنيفه مشيدا بجهود وزارة التجارة والصناعة والجهات الوطنية الأخرى، في القطاعين العام والخاص التي ساهمت في تحقيق هذه الإنجازات.

وقال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان ان «انضمام دولة الكويت لتصنيف الأسواق الناشئة في مؤشر (MSCI) فعليا يعد حدثا استثنائيا ونجاحا مشهودا تحقق بجهود أبنائنا من الكفاءات الوطنية التي نفخر بها وجهود منظمة أسواق المال».

وأضاف الروضان في تصريح صحفي ان هذا الانضمام كان مقررا له شهر مايو الماضي بعد قيام أطراف منظومة أسواق المال في الكويت بالتزاماتها إلا ان التدابير الاحترازية التي اتخذتها العديد من الدول والشركات والمستثمرين المؤسسيين في العالم لمواجهة انتشار وباء كورونا حدت من القدرة التشغيلية للأطراف المتعاملة لإجراء التجهيزات اللازمة لدخول أسهم الشركات الكويتية ودفعت المؤسسة الى إرجاء موعد الانضمام.

وأكد ان استكمال الانضمام الذي تم اليوم يأتي استكمالا لمسار ترقيات متتالية بدأته منظومة أسواق المال بقيادة هيئة أسواق المال في عامي 2017 و2018 وفق مؤشرات (FTSE RUSSELL) و(S&P) لتستكمل بذلك الكويت تصنيفها باعتبارها سوقا ناشئة وفق المؤشرات العالمية الثلاثة المتعارف عليها.

وأوضح ان الانعكاسات الايجابية لعملية الترقية هذه والترقيات السابقة لها لا تقف عند واقع أسواق المال فحسب بل تتخطى ذلك لتتناول بيئتنا الاستثمارية وواقعنا الاقتصادي على وجه العموم مبينا انها أسهمت وستسهم في تعزيز موقع اقتصادنا الوطني على خارطة الاستثمار العالمي وكفاءة وتنافسية بيئتنا الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوطين المحلية.

وأعرب الروضان عن أسمى آيات التقدير لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الاحمد الجابر الصباح وإلى سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء لرعايتهم الكريمة لمنظومة السوق.

كما أشاد بالعاملين في منظومة سوق المال وتحديدا هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وشركات الوساطة والقطاع الخاص والأطراف الأخرى ذات الصلة بالمنظومة الذين كان لتعاونهم وتفانيهم وتضافر جهودهم عظيم الأثر في تحقيق هذا الإنجاز.

وتعليقا على نجاح عملية الانضمام، قال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي: «شهدنا اليوم تداولات تجاوزت 961.6 مليون دينار كويتي، وهي خير دليل على نجاح منظومة سوق المال الكويتي في كافة الإجراءات المتخذة لاستيعاب هذه القيمة غير المسبوقة من التدفقات الأجنبية. ويمثل انضمام الكويت في مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة علامة بارزة في النهوض بسوق المال الكويتي وإبراز الكويت على خارطة الاستثمار بأسواق المال عالميا، كما يعد ثمرة للدور الفاعل الذي تقوم به بورصة الكويت في تعزيز كفاءة السوق وشفافيته، وزيادة السيولة، وتعزيز ثقة المستثمرين.»

وأضاف العصيمي: «ففي ظل جائحة فيروس كورونا المستجد لم تتوقف مساعي بورصة الكويت من مواصلة العمل للتأكد من نجاح عملية الترقية بالتواصل الفعال مع المجتمع الاستثماري المحلي والعالمي، كما نثمن الدعم اللامحدود من منظومة سوق المال ومؤسسات الدولة.»

طبقت بورصة الكويت إجراءات مؤقتة للانضمام في مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة، والتي تضمنت تمديد لمزاد الإغلاق وجلسة التداول على سعر الإغلاق، حيث استمر مزاد الإغلاق لمدة 40 دقيقة، وعقبته استراحة لمدة 30 دقيقة قبل بدء جلسة التداول على سعر الإغلاق لمدة 40 دقيقة أخرى. كما تم اقتران أوامر البيع والشراء في وقت غير محدد لآخر دقيقتين لجلسة مزاد الإغلاق. إضافة إلى ذلك، سمح بتعديل الأوامر وإلغاؤها طوال جلسة مزاد الإغلاق، وكان هناك تمديد لمدة رفض التزام أمين الحفظ.

كما قامت بورصة الكويت، وبالتعاون مع منظومة سوق المال الكويتي المتمثلة بـ«هيئة أسواق المال» و«الشركة الكويتية للمقاصة» وشركات الوساطة المالية الكويتية، باجراء اختبارات ضغط لتهيئة النظام لكمية الأوامر والتداولات التي سوف تتم في يوم الانضمام، والتي اجتازتها الأنظمة بنجاح.

أعلنت مؤسسة MSCI ترقية الكويت إلى سوق ناشئ في ديسمبر 2019، وأتت هذه الخطوة نتيجة لجهود التطوير الشاملة التي بذلتها بورصة الكويت، وبالتعاون مع فريق العمل الثلاثي الذي يشمل كل من بورصة الكويت وهيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة خلال السنوات الماضية. وتم الإعلان عن الترقية بعد أن قام الفريق باستكمال المتطلبين المتعلقين بتوفير هياكل الحسابات المجمعة وعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمرين الأجانب في وقت قياسي.

أسواق المال والدور الإشرافي

من جانبها اكدت هيئة اسواق المال الكويتية انها استكملت جهودها ضمن عملية الاشراف على تنفيذ دخول الأسهم الكويتية لمؤشر (ام.اس.سي.اي) للأسواق الناشئة.

وقالت الهيئة في بيان صحفي انها اسهمت في تطوير سوق المال الكويتي وترقية دولة الكويت في المؤشرات العالمية وذلك ابتداء من وضع خطة تطوير السوق والاشراف على تنفيذها بالتعاون والتنسيق المستمر مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة اضافة إلى التواصل الدائم والمستمر مع مؤسسات استثمارية عالمية وعرض آخر تطورات السوق على مؤسسات التصنيف في المؤشرات العالمية.

وذكرت انها اشرفت على معالجة كافة الشروط الواجب استيفائها من قبل (ام.اس.سي.اي) ومتابعة تطبيقها سواء من خلال مراحل مشروع تطوير السوق أو بشكل منفصل وكذلك الحرص على الاتصال الدائم معها لضمان معالجة جميع الشروط ومناقشة آخر المستجدات وذلك بعقداجتماعات دورية مع (ام.اس.سي.اي) منذ منتصف عام 2018 لمناقشة آخر التطورات.

وأوضحت الهيئة انها قامت بعمل العديد من الحملات التعريفية بأسواق المال في بعض الدول الأجنبية حيث تلتقي بالعديد من المستثمرين اذ تكون بعضها بشكل مؤتمرات مبينة ان هذه الحملات استمرت أثناء جائحة كورونا وذلك من خلال وسائل التواصل الالكترونية مع المستثمرين الأجانب والتواصل معهم بآخر المستجدات.

وأشارت الى انه نتيجة لهذه الترتيبات والاجراءات فان هذه الترقية ستسهم بشكل فعال في تعزيز مكانة الكويت ماليا ووضع الكويت في فئة أكثر جذبا وتطورا وارتفاعا في حجم الاستثمارات المؤسسية والأجنبية الموجهة إلى بورصة الكويت وذلك برفع معايير الشفافية وتعزيز مستوى السيولة في السوق وتنويع قاعدة المستثمرين ورؤوس الأموال واستقطاب الاكتتابات ذات الجودة العالية للسوق وتعزيز دور العلاقة بين المصدرين والمستثمرين.

وجاءت هذه الترقية على ضوء النتائج الإيجابية التي حققتها الكويت خلال عملية المراجعة السنوية لعام 2019، حيث مهد السوق الكويتي الطريق لتنفيذ العديد من التحسينات التنظيمية والتشغيلية في السنوات الماضية، مما ينعكس على مستوى الوصول إلى سوق الأسهم في الكويت، كما أسفرت هذه التحسينات عن ردود فعل إيجابية واسعة النطاق من المستثمرين.

ويأتي ذلك بعد إدراج الكويت في مؤشرات الأسهم العالمية S&P DJI ضمن تصنيف الأسواق الناشئة في ديسمبر 2018، وفي مرجع مؤشر FTSE Russell للأسواق الناشئة في سبتمبر 2017.

عملت بورصة الكويت منذ التأسيس على إنشاء بورصة موثوقة مبنية على المصداقية والشفافية، وخلق سوق مالي مرن يتمتع بالسيولة، ومنصة تداول متقدمة، بالإضافة إلى تطوير مجموعة شاملة من الإصلاحات والتحسينات التي جعلتها ترتقي إلى أعلى المستويات الإقليمية والدولية. كما قامت الشركة بتنفيذ العديد من إصلاحات السوق وتقديم الكثير من المنتجات على مدى السنوات الثلاث الماضية ضمن خططها الشاملة لتطوير السوق.

تداولات قياسية

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 62ر9 نقطة ليبلغ مستوى 5459ر49 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر14 في المئة بتداولات قياسية بلغت قيمتها 961ر6 مليون دينار كويتي (نحو 365ر3 مليار دولار أمريكي).

وتم تداول كمية أسهم بلغت 1ر55 مليار سهم عبر 34789 صفقة نقدية في تداولات استثنائية على مستوى القيمة والأسهم والصفقات وذلك بعد أن مددت شركة البورصة زمن التداولات من الساعة 12ر40 ظهرا حتى الساعة 2ر20 ظهرا.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8ر17 نقطة ليبلغ مستوى 4373ر18 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر19 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 63ر5 مليون سهم تمت عبر 2865 صفقة نقدية بقيمة 7ر9 مليون دينار (نحو 27ر6 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 97ر4 نقطة ليبلغ مستوى 6008ر59 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر4 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 1ر4 مليار سهم تمت عبر 31924 صفقة بقيمة 953ر6 مليون دينار (نحو 3ر337 مليارات دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 4ر03 نقطة ليبلغ مستوى 4445ر72 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر09 في المئة بكمية أسهم بلغت 53ر4 مليون سهم تمت عبر 2311 صفقة نقدية بقيمة 7ر19 مليون دينار (نحو 25ر16 مليون دولار).

وكانت شركات (نابيسكو) و(يوباك) و(المعدات) و(وثاق) الأكثر ارتفاعا أما شركات (وطني) و(بيتك) و(زين) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (الراي) و(أولى تكافل) و(سينما) و(رماية) الأكثر انخفاضا.

«دايركت إف إن» تشهد أداءاً استثنائياً

أسهمت «دايركت اف أن» بأكثر من 60 % من تنفيذات سيولة بورصة الكويت خلال جلسة أمس الاثنين، التي تمت عبر أنظمتها الاحترافية عبر الوسطاء.

وحسب بيان «دايركت اف أن»، تقدر العمليات التي تمت عبر أنظمتها بقيمة 580 مليون دينار كويتي.

وأنهت بورصة الكويت تعاملات أمس عند مستوى 6008 نقاط، وبقيمة تداولات تجاوزت 960 مليون دينار كويتي، وذلك بالتزامن مع انضمام بورصة الكويت لمؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة.

وأشارت الشركة الكويتية للمقاصة، في وقت سابق بأنها تعمل مع شركة بورصة الكويت على سلسلة من الإجراءات الدائمة والمؤقتة استعدادا لانضمام الكويت لمؤشرات «MSCI» للأسواق الناشئة. وذكرت المقاصة بأنها ستطبق الإجراءات المؤقتة من تاريخ 29 نوفمبر 2020 حتى 7 ديسمبر 2020، أما الإجراءات الأخرى فسوف تكون ذات طبيعة دائمة.

فيما أعلنت بورصة الكويت، أمس إدراج سوق المال الكويتي في مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة مع التنفيذ الناجح للانضمام، حيث تم ضم سبع شركات مدرجة في السوق الأول، وهي (بنك الكويت الوطني، بيت التمويل الكويتي، زين، أجيليتي، بنك بوبيان، مباني، بنك الخليج).

«الخليج للتأمين» تستحوذ على أعمال «أكسا» التأمينية

وقعت مجموعة الخليج للتأمين اتفاقية مع شركة أكسا؛ للاستحواذ على أعمالها التأمينية في منطقة الخليج، وكجزء من الصفقة تستحوذ المجموعة أيضاً على حصة مجموعة يوسف بن أحمد كانو في شركة أكسا الخليج، بقيمة إجمالية 474.75 مليون دولار أمريكي.

وحسب بيان الخليج للتأمين لبورصة الكويت أمس الاثنين، تشمل اتفاقية الاستحواذ على حصة شركة أكسا ومجموعة يوسف بن أحمد كانو في شركات أكسا الخليج بنحو 100 %، و18 % في أكسا للتأمين التعاوني، فضلاً عن 28.05 % من أسهم تأمين أكسا الهلال الأخضر.

وأشار البيان إلى أن شركة أكسا الخليج تمتلك ما نسبته 32 % من رأس المال المصدر لشركة أكسا للتأمين التعاوني، وبالتالي فإن الحصة المملوكة للخليج للتأمين ستصبح 50 % بشكل مباشر وغير مباشر في أكسا للتأمين التعاوني. جدير بالذكر أن القيمة الإجمالية للصفقة تبلغ 474.75 مليون دولار أمريكي، علماً بأن، الخليج للتأمين بصدد استكمال استيفاء الموافقات المطلوبة من الجهات الرقابية ذات الصلة في الدول محل الاستحواذ، وهي: الإمارات، والبحرين، وعمان، وقطر، والسعودية.

وكشفت الخليج للتأمين أنه سيتم تضمين الأثر المتوقع لتلك الصفقة بعد تجميع البيانات المالية للشركات محل الاستحواذ ضمن البيانات المالية للمجموعة، فور الانتهاء من استيفاء المتطلبات الرقابية والتنظيمية.

وارتفعت أرباح المجموعة 22.4 % في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 13.1 مليون دينار، مقارنة بصافي ربح قدره 10.7 ملايين دينار لنفس الفترة من عام 2019.

«شمال الزور» تعلن توقف الإنتاج بشكل مؤقت

أعلنت شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه توقف الإنتاج بالمحطة لعدة ساعات، وفق بيان لبورصة الكويت أمس الاثنين. وأوضحت الشركة في البيان أن الإنتاج توقف يوم السبت الماضي لعدة ساعات بسبب مشكلة فنية، وبعد التقييم الكامل عادت العمليات إلى طبيعتها.

وبينت في البيان أنه لا يوجد أثر مالي متوقع على المركز المالي للشركة بسبب ذلك الإجراء.

يشار إلى أن مساهمي الشركة يترقبون الشهر المقبل توزيع أرباح نقدية، وذلك بعد إقرار العمومية توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 25 فلسا للسهم بإجمالي 27.5 مليون دينار من الأرباح المرحلة وأرباح عام 2019 للمساهمين.